

استعادة قدرات البنك المركزي وتأمين استقرار الريال

خلفية

مقدمة

كجزء من مبادرة "إعادة تصور الاقتصاد اليمني"، اجتمع أكثر من 20 مشاركاً من أبرز القيادات التنموية والاقتصادية اليمنية في المنتدى الثاني لقيادات التنمية في الفترة بين 14 و16 يناير/ كانون الثاني 2018 في العاصمة الأردنية عمان. وقد احتلت قضية تدهور قيمة الريال اليمني المرتبة الأولى بين المواضيع المطروحة للنقاش، وما أعقب ذلك من تفاهم شديد للأزمة الإنسانية، والحاجة إلى إعادة تمكين البنك المركزي اليمني بصفته الجهة المسؤولة عن الحفاظ على قيمة الريال والاقتصاد عموماً. هذه الورقة هي حصيلة تلك النقاشات، وتؤكد التوصيات الواردة فيها بمجموعها على ضرورة عمل البنك المركزي اليمني بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية - بحيث تعمل جميع فروع البنك بشكل تكاملي بما يجعل البنك قادر على صياغة وتنفيذ السياسات النقدية لعموم اليمن. كما تضم هذه الورقة مدخلات إضافية من قيادات التنمية أضيفت بعد إعلان السعودية في 17 يناير / كانون الثاني أنها ستودع مبلغ 2 مليار دولار في البنك المركزي اليمني.

أدى النزاع الحالي إلى تعرض اليمن لواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية المعلنة على مستوى العالم حيث وصل انعدام الأمن الغذائي إلى أرقام قياسية عالمياً بسبب عجز ملايين اليمنيين عن شراء الطعام المتاح في السوق المحلية. كما سبب الصراع الحالي الكثير من الاختلالات التي ساهمت في مفاقمة الأوضاع الحالية، كالإنهيار الإقتصادي العام والفقدان الواسع لسبل كسب الرزق، بالإضافة إلى إغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الحركة التجارية والتضييق على حركة السفن في مينائي الحديدة والصليف، وصعوبات وعوائق النقل الداخلي التي ضخمت تكاليف المستوردين. كما شكلت العوائق المالية على الاستيراد والتجارة الدولية صعوبات إضافية، حيث تعاني البنوك اليمنية من صعوبات كبيرة في تحويل الأموال للخارج بسبب الإجراءات المفروضة على البنوك اليمنية بالإضافة لتوقف ترحيل وشحن الأوراق النقدية الأجنبية إلى الخارج بسبب إغلاق مطار صنعاء الدولي، في حين قامت البنوك الأمريكية ومعظم البنوك الأوروبية بإغلاق حسابات البنوك التجارية اليمنية في الخارج بسبب فشل اليمن في الوفاء بالتزاماته بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى كل ذلك، كان لتدهور قيمة الريال مقابل الدولار أثراً شديداً في تآكل القوة الشرائية للمواطنين. حيث قفز سعر صرف الريال مقابل الدولار من 215 إلى 530 ريال للدولار الواحد في منتصف يناير 2018 (قبيل إعلان السعودية أنها ستودع مبلغ 2 مليار دولار في البنك المركزي). لتحليل أكثر تفصيلاً حول العوامل الرئيسية التي تسببت في تدهور الريال اليمني، يمكن الاطلاع على نشرة اليمن الاقتصادية الصادرة عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: [تجدد انخفاض قيمة العملة وتباين في السياسة النقدية بين صنعاء وعدن.](#)

* تم إعداد هذا الملخص من قبل مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).

توصيات للبنك المركزي اليمني

- على البنك المركزي اليمني في عدن ممارسة مسؤولياته وصلاحياته القانونية كاملة وفقاً للقانون رقم 14 لسنة 2000 وتعديلاته عام 2003¹ يشمل ذلك إدارة جميع الحسابات الحكومية بالعملية الأجنبية في اليمن.
- إدارة طباعة وإصدار العملة المحلية بما يضمن التوازن الأمثل بين تخفيف أزمة السيولة النقدية والحفاظ على قيمة الريال اليمني من الهبوط. يجب أن يكون المقياس في هذه المعادلة هو الحفاظ على القوة الشرائية للفرد بالمقارنة مع السلع الأساسية، والتي يتوجب على البنك المركزي السعي لرفعها بأقصى قدر ممكن.
- إنشاء آلية تنسيق مع البنوك اليمنية والصرافين والجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية. تتعلق الحاجة الفورية لهذا التنسيق بتعظيم الاستفادة من أية تدخلات للبنك المركزي اليمني مستخدماً الوديعة التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية مؤخراً؛ كما ينبغي أن يكون هدف التنسيق بين البنك المركزي والبنوك والصرافين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص هو تقوية تأثير الوديعة الجديدة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة قدرات البنك المركزي على تسهيل استيراد السلع الأساسية، وفي الوقت نفسه تقليل معدل إنفاق البنك المركزي من هذه الاحتياطات.
- تفعيل السياسات النقدية والإجراءات القانونية وآليات التنسيق مع البنوك اليمنية وكبرى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للحد من المضاربة والتلاعب بسعر العملة. واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد المتلاعبين والمضاربين في أسعار الصرف، بما في ذلك إغلاق النشاط وسحب التراخيص عن أي متلاعبين بأسعار صرف العملة.
- البدء بتزويد البنوك التجارية بالفوائد المستحقة على أذون الخزانة من أجل تعزيز سيولة القطاع المصرفي وتشجيع البنوك على دفع الفوائد على ودائع العملاء. وبالنظر للنسبة الكبيرة من أصول البنوك اليمنية المستثمرة في أذون الخزانة، ستضخ الفائدة المدفوعة سيولة كبيرة في القطاع المصرفي، وبالتالي ستمكن البنوك من استعادة ثقة عملائها.
- على قيادة البنك المركزي الانتقال بشكل دائم إلى اليمن. مع أن الظروف الراهنة في اليمن تمثل بيئة عمل صعبة، إلا أن القيام بمهام قيادة البنك المركزي من خارج اليمن - كما هو الحال مع القيادات الحالية المقيمة بين عمان والرياض - غير فعال إطلاقاً حيث لا يمكن أن يعمل أي بنك مركزي بشكل صحيح دون أن تتواجد قيادته في موقع العمل.
- لتعزيز الشفافية، على البنك المركزي اليمني إعداد تقارير شهرية وفصلية وسنوية ومشاركتها مع المعنيين المحليين والإقليميين والدوليين، وتشتمل على ميزانيات البنوك العاملة في اليمن والبيانات التي تحدد مستوى السيولة في السوق المحلية.
- إعادة تفعيل وحدة جمع المعلومات المالية.
- على الرغم من أن المقرر الجديد لوحدة جمع المعلومات المالية سيكون في عدن، إلا أن عليها البحث عن سبل لتنفيذ مهامها في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك في صنعاء، بهدف زيادة الكفاءة.
- على الوحدة أن تستأنف اجتماعاتها الدورية وتنسيقها مع فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيره من المنظمات، لضمان امتثال عمليات وممارسات البنوك اليمنية للمعايير الدولية.
- اضطرت الكثير من البنوك الأجنبية في الخارج إلى إغلاق حسابات البنوك اليمنية نتيجة لارتفاع مخاطر الامتثال على البنوك اليمنية. من شأن إعادة تفعيل وحدة جمع المعلومات المالية أن تشكل خطوة إيجابية نحو الحد من مخاطر الامتثال والسماح للبنوك اليمنية بإعادة فتح حساباتها مع البنوك الأجنبية في الخارج.

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: البنك المركزي اليمني، "القانون رقم 14 لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني"، متاح على: http://www.centri.gov.ye/albank.gov.ye/App_Upload/law14.pdf (تم الوصول للملف بتاريخ 3 فبراير 2018).

توصيات للحكومة اليمنية

- على الحكومة إيداع كافة حساباتها بالعملات الأجنبية في البنك المركزي اليمني، وفقاً للقانون اليمني. (لدى الحكومة اليمنية حالياً حساب لدى البنك الأهلي السعودي حيث تم إيداع إيرادات الصادرات النفطية إليه حتى نهاية 2017م).
- تحسين آليات تحصيل الإيرادات الحكومية -المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية وعائدات النفط والغاز- والتأكد من إيداع هذه الأموال في الحسابات التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي اليمني. وينبغي أيضاً النظر في التدابير الفعالة لمكافحة الفساد كأحد أهم وسائل رفع الإيرادات الحكومية.
- إعداد التقارير الاقتصادية الشهرية والربع سنوية والسنوية الخاصة ومشاركتها مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين لتعزيز الشفافية. ينبغي أن يتضمن ذلك تحديداً بيانات تتعلق بالإيرادات والنفقات الحكومية. وينبغي أيضاً عرض الموازنة على البرلمان للمصادقة عليها بمجرد أن يستأنف البرلمان جلسات انعقاده.
- عدم تغطية النفقات الحكومية من خلال وسائل تضخمية، كطباعة العملة المحلية.
- إلغاء التعليمات السابقة التي نصت على تحصيل إيرادات الدولة نقداً، والتي أدت إلى سحب السيولة النقدية إلى خارج القطاع المصرفي، كما يؤدي استخدام النقد في تحصيل إيرادات الدولة أيضاً إلى ارتفاع مستويات الفساد الحكومي ويزيد من مخاطر فقدانها، نظراً لانعدام الأمن إلى حد كبير. بدلاً من ذلك، ينبغي تشجيع استخدام الشيكات في تحصيل إيرادات الدولة.
- إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي توقف عملها منذ بداية الحرب. إعادة تفعيل هذه اللجنة ستشكل خطوة إيجابية نحو الحد من مخاطر الامتثال.
- تشكيل فريق استشاري لمساعدة الحكومة في السياسات المالية والاقتصادية بالتنسيق مع البنك المركزي.
- ينبغي أن يتألف الفريق الاستشاري من ممثلين عن مؤسسات الدولة واقتصاديين بارزين وممثلين عن جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية.
- ويمكن أن يعمل هذا الفريق أيضاً كمجلس استشاري للشؤون الاجتماعية والاقتصادية للحكومة اليمنية، وكذلك للشركاء الإقليميين والدوليين.
- بالنظر إلى أهمية إيرادات الموارد الطبيعية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي اليمني والنفقات الحكومية، على الحكومة اليمنية السعي لزيادة إنتاج وتصدير النفط والغاز وصولاً إلى مستويات ما قبل الحرب.
- التباحث بشكل عاجل مع المملكة العربية السعودية من أجل إلغاء أو تأجيل أو على الأقل تخفيض الرسوم التي فرضت على اليمنيين المغتربين في السعودية، أو إيجاد آلية لتعويضهم مقابل إبراز سند تسديد الرسوم، مما يسمح للمغتربين اليمنيين بإرسال المزيد من التحويلات إلى اليمن.

توصيات للدول الأعضاء في التحالف العربي بقيادة السعودية للمجتمع الدولي

- إيداع ودائع إضافية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لدعم البنك المركزي في استقرار الريال وتسهيل استيراد السلع الأساسية واستئناف تقديم الخدمات العامة الأساسية.
- مساعدة البنوك اليمنية في الحصول على تسهيلات تمويلية للمستوردين اليمنيين بما يمكنهم من شراء السلع الأساسية من الخارج.
- السماح باستئناف الرحلات الجوية لنقل الأوراق النقدية من العملات الأجنبية بما يمكن البنوك اليمنية من ترحيل فوائض النقد من العملات الأجنبية وتغذية حساباتها في البنوك الخارجية.
- التسريع في إنشاء وتفعيل آلية تمويل التجارة لاستيراد الغذاء والتي كان البنك الدولي قد أعلن عنها في أبريل 2017م.
- تقديم الدعم الفني والمساعدة في بناء قدرات البنك المركزي حتى يتمكن من ممارسة مهامه.
- ينبغي أن يشمل بناء القدرات الدعم الفني، والتدريب، والدعم بالخبراء والمستشارين للمساعدة في تحسين العمليات والأنظمة الداخلية للبنك. على سبيل المثال، من شأن تركيب واستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة أن يساعد البنك المركزي على إدارة الموازنة العامة للدولة والتعاملات الدولية وغيرها من وظائف البنك المركزي.
- على دول التحالف التي تراقب وتنظم دخول السفن إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية عدم منح تصاريح استيراد النفط ما لم يقدم المستورد جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بآلية دفع قيمة الشحنة (على سبيل المثال، الاعتماد المستندي والنقل التجاري وما إلى ذلك).
- من شأن هذا الإجراء أن يحقق هدفين مهمين: المساهمة في السيطرة على سوق صرافة العملات الأجنبية في اليمن، والمساهمة في الحد من شحنات النفط الغير مشروعة.
- على المجتمع الدولي تكثيف ضغوطه على سلطات الحوثيين في صنعاء لوقف التدخلات السياسية في عمل القطاع البنكي.
- على سبيل المثال، أمر الحوثيون في صنعاء مؤخراً بتجميد أكثر من 1,200 من الحسابات البنكية التابعة لأفراد ومؤسسات. هذه الخطوات تؤدي إلى نزع الثقة بالقطاع البنكي وتشجع خروج النقد من النظام البنكي.



- **ملاحظة:** تم إنجاز هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن. التوصيات الواردة في هذه الوثيقة تعكس حصراً الآراء الشخصية للمشاركين في منتدى قيادات التنمية، وهي لا تمثل بالضرورة آراء مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أو شركة ديب روت للاستشارات أو مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) أو أي أشخاص أو منظمات أخرى ينتمي إليها أي من المشاركين. كما لا يمكن اعتبار محتويات هذه الوثيقة بأي حال من الأحوال معبرة عن مواقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا في اليمن.

قيادات التنمية:

رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية السابق	د. إسماعيل الجند
أستاذ مساعد في التاريخ في جامعة عدن	د. أسهمان العلس
النائب الأول للأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني	د. أفراح عبد العزيز الزوبة
وزير النقل السابق	م. بدر محمد باسامة
أستاذ في جامعة صنعاء	د. جلال إبراهيم فقيرة
مديرة شركة استشارة اليمن، عضو فريق الإصلاحات الاقتصادية	جميلة علي رجاء
خبير تنمية دولية	جيهان نواف عبد الغفار
رجل أعمال، رئيس المجلس الأهلي في عدن، عضو فريق الإصلاح الاقتصادي	م. خالد عبد الواحد نعمان
وزير النفط والمعادن السابق	م. رشيد الكاف
أكاديمية وعميدة سابقة لكلية العلوم الإدارية بجامعة عدن، دكتوراه في الاقتصاد الزراعي	د. سعاد عثمان يافعي
وزير التجارة والصناعة السابق، عضو سابق في البرلمان، وعضو سابق في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	د. سعد الدين بن طالب
خبير تنمية اقتصادية وموارد بشرية	عثمان الحدي
رجل أعمال	علي محمد الحبشي
وكيل وزارة المياه والبيئة	م. عمار ناصر العولقي
مستشار اقتصادي	عمر العاقل
عضو سابق في لجنة التحضير الفني لمؤتمر الحوار الوطني	ماجد المذحجي
مدير تطوير الأعمال في مجموعة هائل سعيد أنعم	مازن محمود أمان
رجل أعمال	محمد عقيل شهاب
وزير المالية السابق ورئيس هيئة الجمارك السابق	د. محمد منصور زمام
الرئيس السابق لشركة كمران للصناعة والاستثمار ووزير السياحة السابق	نبيل الفقيه
وزير الخدمة المدنية السابق	نبيل شمسان
أستاذ دكتور في الشؤون المالية بجامعة صنعاء، سيدة أعمال وعضو مؤتمر الحوار الوطني، ورئيسة قطاع سيدات الأعمال في غرفة التجارة اليمنية	د. نجاة جمعان

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

2) الخلية البحثية، والتي بالاستناد إلى قضايا وتوصيات المنتديات ستبحث في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب الدولية لخلق رأس المال المعرفي اللازم لمبادرة «إعادة التصور للاقتصاد اليمني».

3) ستشمل مخططات التواصل العام إقامة ورش عمل تشاورية مع الأطراف المعنية على المستوى المحلي، بما في ذلك القطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى حملات إعلامية تتم عبر كل من الإعلام التقليدي والاجتماعي، وذلك بهدف إشراك الجمهور اليمني الأوسع.

4) وأخيراً سيتم إشراك أطراف إقليمية ودولية وإطلاع الأطراف المعنية على نتائج المشروع، بهدف تحفيز وتوجيه تدخلات المجتمع الدولي في مجال السياسات لتحقيق فائدة قصوى للشعب اليمني.

مشروع يستمر لعامين انطلق في مارس 2017، وهو مبادرة تهدف إلى تحديد الأولويات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والتنمية للبلاد خلال فترة الحرب، وإلى التحضير لفترة ما بعد انتهاء الحرب. يهدف المشروع إلى بناء توافق في الآراء حول هذه المجالات المحورية عبر إشراك الأصوات اليمنية المطلعة وتعزيز حضورها في الخطاب العام، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي في خطط التنمية المحلية والإقليمية والدولية.

يتألف المشروع من أربعة مكونات:

1) منتديات قيادات التنمية، والتي تجمع خبراء وعاملين من اليمن في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي ستحدد القضايا الرئيسية للتدخل وتقتراح توصيات لمعالجة هذه القضايا.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:



مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org



ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياسات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.

www.deeproot.consulting



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

مركز سياسات وأبحاث مستقل، يعمل على تقديم مقاربات جديدة لفهم الواقع اليمني والإقليم المحيط عبر وضع رؤى متوازنة، ودراسات عميقة وتحليل من قبل خبراء محلية. تم تأسيس مركز صنعاء في العام 2014، ويعمل على تنفيذ أبحاث وتقديم استشارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والتنمية، بالإضافة إلى تقديم نصائح فنية وتحليلية حول أهم القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

بتمويل مشترك من: بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن.